● أخبار قصيرة

إنضمام إيران للإتحاد الدولي للطاقة الشمسية قريباً

أعلن وزير الطاقة عن موافقة لجنة الطاقة في مجلس الشورى الاسلامي على انضمام ايران الى الاتحاد الدولي للطاقة الشمسية.

وتطلع علي أكبر محرابيان، في تصريح للصحافيين، الى تصديق البرلمان خلال جلسة مفتوحة وبالأغلبية الحاسمة، على مشروع قرار عضوية الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الاتحاد الدولي للطاقة الشمسية، "لما فيه من آثار ايجابية في تطوير تكنولوجيا الطاقات المتجددة داخل البلاد".

وأشار محرابيان الى حضوره في اجتماع اللجنة البرلمانية للطاقة، مبيناً أن نواب الشعب طرحوا استفساراتهم حول جدول الاجتماع الذي تضمن موضوع "إلتحاق ايران بالاتحاد الدولي للطاقة الشمسية"، حيث قام بالرد عليها، ومن ثم وافق أعضاء اللجنة على هذا القرار.

إنتاج الصلب الإيراني يبلغ ٣٠ مليون طن سنوياً

أظهر تقرير حول إنتاج شركات الصلب الايرانية أن الإنتاج السنوي يبلغ حالياً ٣٠ مليون طن.

وأشار التقرير، الذي نشرته وكالة أنباء فارس، الى أن طاقة إنتاج الصلب في البلاد تتجاوز ٤٠ مليون طن.

وكانت بيانات الإتحاد العالمي للصلب، أكدت تسجيل إنتاج ايران من منتج الصلب ٣٠/٦ مليون طن في سنة ٢٠٢٢، بنمو ٨ بالمئة على أساس سنوي. وأشار الاتحاد، في أحدث تقرير له، أن ايران وفي ظل التأمين المستدام للطاقة نجحت في الحفاظ على المرتبة العاشرة عالمياً من حيث حجم الإنتاج.

تدشين أكبر مصنع لإنتاج أعلاف الحيوانات جنوب شرق البلاد

برعاية وزير الداخلية أحمد وحيدي، تم تدشين أكبر مصنع لإنتاج أعلاف الحيوانات في ايران بسعة ٤٠٠ ألف طن في السنة، وذلك في محافظة سيستان وبلوشستان (جنوب شرق ايران).

وتدشين هذا المصنع الهام من الناحية الاقتصادية، سيزيد الإنتاجية في القطاع الزراعي وقطاع تربية المواشي ويساهم في ارتفاع مستوى الدخل لدى المزارعين ومربي المواشي. ويوفر هذا المصنع فرص عمل لـ١٠٠ عامل بشكل مباشر، كما سيستفيد منه ١٠ آلاف شخص آخر بصورة غير مباشرة.

بعد تدشين مركز تبادل العملات والذهب

بداية الحوكمة بالمناخ الإقتصادي في إيران

الوفاق/ وكالات

أكد محافظ البنك المركزي الايراني أن مركز تبادل العملات والذهب المدشن هي بداية للحوكمة بالمناخ الاقتصادي للبلاد.

وأوضح محمد رضا فرزين، في مراسم تدشين مركز تبادل العملات والذهب في طهران أمس الثلاثاء، أن القاعة الأولى من المركز ستعرض العملات الأجنبية التي مصدرها صادرات الصلب والبتروكيماويات وغيرها بسعر معلن. وأضاف: إن القاعة الثانية ستقدم خدمات العملة الأجنبية، المتوفرة بالمنصة الإلكترونية لمركز تبادل العملات والذهب، حيث ستعرض سعر الصرف المحدد بالمنصة عبر البنوك ومكاتب الصيرفة.

وأكد فرزين أن البنك المركزي سيسعى لتحويل مركز التبادل لأهم مركز لتداول العملة والذهب بالبلاد، معلناً أنه سيتم إنشاء سوق للتعاملات الآجلة في البنك المركزي.

وأضاف: إن سعر الصرف سيحدد على أساس الموارد والمصاريف ومتغيرات الاقتصاد الكلي في البلاد، ونسعى للسيطرة على موارد العملة الأجنبية وتخصيصها للاحتياجات الحقيقية.

وتوقع فرزين أن تحقق موارد النقد الأجنبي مستوى أفضل في السنة المالية القادمة (تبدأ ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣).

حزمة جديدة لتقوية العملة الوطنية

هذا واعتمد البنك المركزي الايراني حزمة جديدة للحد من ارتفاع العملة الأجنبية وتقوية العملة الوطنية، تم تنفيذها اعتبارا من يوم الثلاثاء (أمس).

ووفقاً لهذا النموذج، تخضع جميع موارد النقد الأجنبي الناتجة عن الصادرات لسيطرة البنك المركزي. هذا النموذج، الذي تم تنفيذه بنجاح من قبل الحكومة الروسية، وأدى الى استرداد الروبل لقيمته في غضون شهر بعد الانخفاض الأولي في حالة حرب أوكرانيا، وحتى أنه بلغ أعلى من القيمة السابقة، هو عبارة عن عقود العملات الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة.

في هذا النموذج، تصبح العملات التي يتم الحصول عليها من الصادرات، خاصة في الصناعات والمناجم التي تنتج منتجاتها من خلال مصادر الطاقة الرخيصة وتبيعها في الأسواق العالمية، خاضعة لسيطرة البنك المركزي، وهؤلاء المصدرون الرئيسيون (البتروكيماويات والصلب والنحاس، إلخ) يجب أن يعرضوا عملتهم الأجنبية في سوق صرف العملات والذهب.

وفيما لو تم تنفيذ هذا النموذج بنجاح، فسيكون هناك احتمال بسقوط سعر العملة الأجنبية في سوق العملات واستعادة العملة الوطنية قيمتها على غرار ما حدث في روسيا.

التوافقات المصرفية مع الصين تبقى في إطار السرّية، ولا توجه للإعلان عن تفاصيل هذا التعاون بسبب إمكانية نشوء تحديات لتحقيقه

التوافقات المصرفية مع الصين سرّية

في سياق آخر، أكد مساعد محافظ البنك المركزي للشؤون الدولية، أن التوافقات المتوصل إليها مع الصين خلال زيارة الرئيس ابراهيم رئيسي تبقى في إطار السرية. وأوضح محسن كريمي، على هامش المؤتمر السنوي للمصرفية الإلكترونية، إن التوافقات المصرفية مع الصين تبقى في إطار السرية ولا توجه للإعلان عن تفاصيل هذا التعاون المصرفي، بسبب إمكانية نشوء تحديات لتحقيقه.

واستطرد كريمي قائلاً: على ضوء الاتفاق الايراني - الروسي في مجال ربط القنوات المالية مع بعضها، لم نعد بحاجة لإرسال الرسائل البنكية عبر "سويفت".

وأشار مساعد محافظ البنك المركزي الى أن كافة البنوك في ايران قد اتصلت مع البنوك الأجنبية في روسيا ومصارفها، ولذلك ولتبادل الرسائل البنكية لم يعد الحاجة لـ"سويفت" لكونهم يستخدمون الأنظمة الوطنية والمحلية. وشدد على أن شطب الدولار من التعاملات على جدول الأعمال، ويمكن القول أنه لسنا بحاجة لـ"سويفت" بهذا المجال.

وزير الصناعة، مشيراً إلى زيادة زيارات الوفود التجارية للبلاد:

صادرات إيران تجاوزت الـ٥٠ مليار دولار

أشار وزير الصناعة والمناجم والتجارة الى زيادة الوفود التجارية التي تزور إيران، منها ٦٠ وفداً من أفريقيا و٣٠ وفداً من روسيا منذ بداية العام الايراني الحالي (بدأ ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٢)، وأعلن بأن صادرات البلاد تجاوزت ٥٠ مليار دولار لغاية الآن.

وقال رضا فاطمي أمين، مساء الإثنين، في مقابلة تلفزيونية: لقد تفاوضنا مع الاتحاد الأوراسيوي ١٢ مرة في العام الماضي، ويعد هذا الاتحاد سوقاً مناسبة لنا بعدد سكان الدول الأعضاء فيه ١٨٠ مليون نسمة، وتبادله التجاري البالغ ٧٠٠ مليار دولار. وأضاف: لدينا الآن تعريفة تفضيلية لـ٧٠٠ سلعة مع الاتحاد الأوراسيوي؛ لكن المفاوضات جرت لتصبح التعريفة صفراً لـ٧٠٠٠ سلعة، كما أن العضوية في منظمة شنغهاي وأوراسيا ستزيد عوائد صادرات البلاد.

وقال فاطمي أمين: حتى العام الماضي، كان لدينا ملحقون تجاريون في ٥ دول فقط؛ لكن العدد بلغ الآن في ١٨ دولة، وستنعكس نتائجها الإيجابية في تطوير التبادل التجاري في المستقبل.

التعاون الإيراني-الصيني

وحول تعاون إيران مع الصين والاتفاقيات في مجال التجارة الخارجية، قال وزير الصناعة: الصين لديها اقتصاد كبير جداً، وتبلغ قيمة تجارتها الخارجية ٦٣٠٠ مليار دولار وقيمة تجارتها الداخلية ١٧٠٠٠ مليار دولار، وهي تدخل جميع أنواع المجالات الصناعية والتكنولوجية ولديها مجموعة متنوعة من المنتجات، لذا فان التعاون بين إيران والصين قيم بالنسبة لنا.

وأشار فاطمي أمين الى أن هنالك نقطة أخرى مهمة، وهي أن الصين تتمتع بوضعها المستقل ومكانتها ولا تتبع الدول الغربية، وقال: لدينا أعداء مشتركون، لذا فان تنمية التجارة بين البلدين أمر مهم. وأضاف: منذ بداية العام الجاري، جرت تفاهمات ومفاوضات بين البلدين في مجالات التعدين والصلب والآلات؛ وعلى سبيل المثال تم تحديد مشروع كبير في مجال النحاس، إذا تم تنفيذه، سيزيد طاقة إنتاج النحاس إلى مليون طن، وقد أجرينا مفاوضات مع الصين لتوريد آلات لهذا المشروع.

وتابع: في مجال الصلب وصناعة السيارات جرت مفاوضات بين شركات إيرانية وشركات صينية، كما لدينا عقود جيدة في مجال المحركات والقاطرات يتم خلالها نقل التكنولوجيا والتصنيع المحلي.

زيادة الصادرات غير النفطية

كما أشار فاطمي أمين إلى وضع التجارة الخارجية الإيرانية، وقال: لقد خططنا لأن تكون الصادرات غير النفطية للبلاد ٥٠ مليار دولار هذا العام، وقد تجاوزت بالفعل هذا الرقم وستزداد بحلول نهاية العام. وأضاف: في العام الماضي، كان لدينا ٤٥ مليار دولار من الصادرات غير النفطية، والميزان التجاري للبلاد مع النفط كان ايجابياً بمقدار ٣٠ مليار دولار. وتابع: هذا العام زادت الصادرات غير النفطية بنسبة ١٧/٧٪ مقارنة بالعام السابق، وانخفضت الواردات بنسبة ٧٪ من حيث الوزن وزادت بنسبة ١٦/٩٪ من حيث القيمة، ما يعني نمو الصادرات بنسبة أعلى من نمو الواردات.

وقال فاطمي أمين: إن نمو الواردات كان في وضع انخفض فيه استيراد السلع الاستهلاكية بنسبة ٨٪ واستيراد الآلات بنسبة ٥١٪ والمواد الخام بنسبة ١٩٪، كما بلغ نمو قطاع الصناعة ٤/٨٪، ونمو الاستثمار في الآلات ١٥٪. وأضاف: إن العمالة الصناعية تجاوزت هذا الخريف ٨ ملايين و٣٠٠ ألف شخص، وهو ما لم يسبق له مثيل في السنوات السابقة.

التجارة مع دول الجوار

وعن الوضع التجاري للبلاد مع دول الجوار، قال وزير الصناعة: في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، زادت الصادرات إلى العراق بنسبة ٢٣٪، وتركيا بنسبة ٤٦٪، وسلطنة عمان بنسبة ٦٣٪، وروسيا بنسبة ٢٣٪، والدول الأفريقية بأكثر من ٢٠٪. وأضاف: التصدير مهم لنا لعدة أسباب، الوظيفة الأولى للتصدير هي توفير العملة لتلبية احتياجات الاستيراد للبلد والوظيفة القصوى للتصدير هي تحقيق الاقتدار الدولي.

وأوضح: في العام الماضي، كان ٧٠٪ من صادراتنا إلى روسيا عبارة عن منتجات زراعية؛ لكن هذا العام ٦٠٪ من صادراتنا هو سلع صناعية. ففي روسيا، يمكنك رؤية أدوية مضادة للسرطان وقطع غيار سيارات وتوربينات إيرانية.

وقال وزير الصناعة: إن الوظيفة الثالثة للتصدير هي خلق سوق للإنتاج المحلي، وفي الواقع سيصبح التصدير قاطرة الإنتاج المحلي. إذا قدمنا سوقاً للمنتجين الإيرانيين، فسوف ينمو الإنتاج، وسيتم خلق فرص العمل والدخل، وبعد ذلك سيتم إنشاء طلب الشراء وسيختفي الركود. وأضاف: لدعم هذا القطاع، كان لدينا صندوق ضمان الصادرات، وتم توقيع العقود مع ١٢ دولة لفتح خطابات الاعتماد، وتم الاتصال بين البنوك الإيرانية والروسية.

وقال فاطمي أمين: على أي حال، يتم تحويل الأموال من خلال المقاصة وغيرها، وقد تغلبنا على العقوبات تقريباً، بالطبع العقوبات جعلت الأمر صعباً؛ لكن على المدى المتوسط، ستفيدنا.

مشيراً إلى خلق أرقام لا تتناسب مع واقع الصادرات والواردات

وزير الإقتصاد: نشهد شنّ حرب العملة ضدّ الشعب

قال وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني: اتخذ مضمرو الشر للشعب الإيراني إجراءات في الأشهر الأخيرة أدت إلى تغيرات في البلاد من خلال الترويج للذعر والحث على التوقعات التضخمية ونشهد شن حرب العملة ضد شعبنا في وسائل التواصل الاجتماعي كالتليغرام وقنوات المقامرة وتهريب العملات والتي خلقت أرقاماً لا تتناسب أساساً مع واقع الصادرات والواردات في البلاد.

وأشار إحسان خاندوزي، في مؤتمر صحفي أمس الثلاثاء بخصوص إنجازات زيارة رئيس الجمهورية الى الصين، إلى الاتفاقيات التي تم إبرامها وتوقيعها في مجال تسهيل تبادل العملات والمصارف في البلاد، فضلاً عن تعزيز دور إيران في توفير أمن الطاقة للصين، وقال: إنه تم التوصل إلى اتفاق محدد ومفصل بشأن ثمانية مشاريع استثمارية؛ لكنه وبسبب تأكيد الجانب الصيني على الحفاظ على سرية الاتفاقيات، لا يتم الإعلان عن تفاصيل الاتفاقية.

وصرح خاندوزي قائلاً: إن هذه الاتفاقيات ستنفذ خلال الأشهر المقبلة في مجال الاقتصاد الإيراني وسنرى تأثيرها على الاقتصاد.

وأضاف: إن توفير أمن الطاقة للصين وضمان أسواق الطاقة لإيران هو لإنجاز المهام الأكثر إلحاحاً في زيارة رئيس الجمهورية إلى الصين، والذي سيكون له تأثير على الاقتصاد الإيراني.

وأعلن وزير الشؤون الاقتصادية إن حجم الإنتاج الصناعي في شهر يناير من العام الجاري شهد زيادة بنسبة ٢/٧ بالمائة مقارنة بالعام الماضي. وأشار إلى القرار المتعلق بعضوية إيران في مجموعة العمل المالي الدولية FATF ، وقال: يتخذ مجمع تشخيص مصلحة النظام وهيئات اتخاذ القرار الأخرى في البلاد القرار اللازم في هذا الصدد.

مضيفاً: إن الحكومة ستنفذ أيضاً علاقاتها التجارية إما في إطار برنامج تعاون شامل طويل الأمد بين الصين وايران مدته ٢٥ عاماً، أو العضوية في منظمات شنغهاي للتعاون وبريكس واتفاقيات أخرى بالنظر في جميع الجوانب.

وقال خاندوزي: إن النمو الاقتصادي هو أحد عوامل خفض معدل التضخم، لافتاً الى أنه في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري شهدنا معدل نمو اقتصادي بنسبة ٣ بالمائة، وانخفض معدل البطالة في صيف وخريف هذا العام.

نمو الإنتاج بنسبة ٦/٧٪

وقدّم وزير الشؤون الاقتصادية والمالية إحصائيات عن حجم الإنتاج في الوحدات الصناعية الكبيرة، وقال: ارتفع معدل إنتاج الصناعات الكبيرة بنسبة ٧/٢٪ في يناير ١٤٠١ مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، وبلغ نمو الإنتاج في ١٠ أشهر من العام الحالي مقارنة بـ١٠ أشهر من العام الماضي ٦/٧٪. وأضاف: في الأشهر العشرة من هذا العام، سجل قطاع السيارات وقطع الغيار أعلى نمو في الإنتاج بنسبة ٣٤/٥٪، وقد نمت المنسوجات بنسبة ٣٠/٩٪، أما الآلات والمعدات فسجلت نسبة ٢٩/٤٪، وجاءت بعدها المنتجات المعدنية بنسبة ١٨٪، والأدوية بنسبة ١٠/٧٪.

تأرجح سوق العملات

ورداً على سؤال حول كبح جماح التضخم، أعلن وزير الشؤون الاقتصادية عن وجود عدة سياسات اقتصادية في مجال التضخم، وقال: إننا بحاجة فقط إلى تنفيذها بشكل متزامن وقد استطاعت الحكومة السيطرة على التضخم بشكل جيد حتى بداية عام ١٤٠١، ومنذ أبريل ومايو ٢٠٢٣ كنا في وضع تضخم عالمي جديد.

وأعرب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية عن أمله في أن يؤدي افتتاح مركز تبادل العملات والذهب والإجراءات التي أشار إليها محافظ البنك المركزي إلى السيطرة على التضخم.